مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٥٣ - ١٧٥
ISSN: 2222-6583

التحول في سياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمات الطارئة

The shift in the policies of the International Monetary Fund in the face of emergency crises

لمى عبد اللطيف محمد علي

ا.د علي عبد محمد سعيد الراوي

الجامعة العرقية–كلية الإدارة والاقتصاد–قسم العلوم المالية والمصرفية

lumaabd12@gmail.com
Dralialrawi2007@yahoo.com

المستخلص

يعد صندوق النقد الدولي مؤسسة دولية مهمتها الأساسية نظرياً حماية الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي عن طريق مساعدة بلدانه الأعضاء على الحد من التعرض للأزمات المالية والاقتصادية، وتقديم الدعم المالي لها والوقاية منها أو علاجها في حالة عدم التمكن من تفاديها.

هدف البحث إلى التعرف على دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات الطارئة وأهم التحولات التي حدثت في مهامه عقب كل ازمة، وارتكز البحث على الفرضية مفادها أن الأزمات المالية العالمية تؤدي إلى تحول جانب كبير من سياسات صندوق النقد الدولي.

توصل البحث إلى أن هناك تباينات في النتائج التي حققها الصندوق في مواجهة الأزمات بحسب ظروف البلدان وطبيعة اقتصاداتها ومدى استجابتها للحلول التي يقدمها، فضلاً عن ان الصندوق ومن خلال أنشطته الرقابية يقوم بالإشراف على النظام النقدي الدولي، ومتابعة التطورات الاقتصادية العالمية، والمشاركة في التحقق من سلامة السياسات الاقتصادية والمالية لبلدانه الأعضاء البالغ عددها (١٩٠) دولة، ويقدم المشورة لحكوماتها بشأن التعديلات المحتملة على السياسات، و أوصى البحث بضرورة إعادة النظر في النظام المالي العالمي، مع ضرورة إصلاح المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتخليصها من هيمنة الدول الكبرى، بما يعطي الدول الحرية الاقتصادية والسياسة الكاملة في اختيار وربط عملاتها بسلة عملات يتم الاتفاق عليها دولياً.

الكلمات المفتاحية : الازمات المالية، التحولات السياسية، صندوق النقد الدولي

Abstract

The International Monetary Fund is an international institution whose primary mission, in theory, is to protect global economic and financial stability by helping its member countries to reduce exposure to financial and economic crises, and to provide financial support for them and to prevent or treat them in the event that they cannot be avoided.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٥٣ - ١٧٥
ISSN: 2222-6583

The research aims to identify the role of the International Monetary Fund in facing emergency crises and the most important shifts that occurred in its tasks after each crisis, and based on the hypothesis that global financial crises lead to the transformation of a large part of the policies of the International Monetary Fund.
The results achieved by the Fund in facing crises varied according to the circumstances of countries, the nature of their economies, and the extent of their response to the solutions it provides. The soundness of the economic and financial policies of its 190 member countries, and advises their governments on possible policy adjustments.
The research recommended the need to reconsider the global financial system, with the need to reform the international financial and monetary institutions, and rid them of the hegemony of the major countries, in a way that gives countries economic freedom and full policy in choosing and linking their currencies to a basket of currencies that is agreed upon internationally.

المقدمة

إن التحولات الكبيرة في سياسات صندوق النقد الدولي التي أحدثتها المستجدات الاقتصادية والمالية التي شهدها النصف الأول من عقد التسعينيات من القرن الماضي والتي اوجبت على الصندوق التدخل لوضع حد لأزمات العولمة المالية التي هزت وعصفت بالعديد من الاقتصاديات والتقليل من آثارها وتضييق المجال على فرص اتساعها وامتداها من خلال برامج معدة من قبل الصندوق، الا انها لم تكن كافية لوضع حد لتلك الأزمات التي امتدت آثارها الجانبية لتمس الكثير من الاقتصاديات، كما عجزت عن التنبؤ بحدوثها كما هو الحال بالنسبة للأزمة المالية العالمية، التي احدثت شللاً كبيراً في الكثير من القطاعات الاقتصاد العالمي وكانت سبباً في ابطاء معدلات النمو الاقتصادي، أزاء هذا الوضع الذي عجز الصندوق عن إيقاف إنتشاره، لذا برزت الدعوة والحاجة الى اعادة النظر في قواعد إدارة النظام المالي العالمي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وذلك باعتماد إجراءات تصحيحية على آلية عمله ونظامه لجعله قادراً على توفير السيولة والتنبؤ بالأزمات.

مشكلة البحث

واجه الاقتصاد العالمي وما زال يواجه ليومنا هذا أزمات مالية جديدة عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ هدد استقرارها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ولم تبقى أي دولة بعيدة عن هذا الاضطراب نظراً للانفتاح العالمي الاقتصادي والمالي الذي يشهده العالم اليوم من جهة ونظراً لانضمام اغلب الدول للمنظمات الدولية التي تدعو إلى ضرورة إنفتاح الأسواق العالمية.

على ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالاتي:

- ما هو دور التحولات في سياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية

أهمية البحث

تستمد أهمية الدراسة من الموقع الهام الذي يحتله صندوق النقد الدولي في الساحة الدولية باعتباره مؤسسة دولية مهمتها الأساسية نظرياً حماية الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي عن طريق مساعدة بلدانه الأعضاء على الحد من التعرض للأزمات المالية والاقتصادية، وتقديم الدعم المالي لها والوقاية منها أو علاجها في حالة عدم التمكن من تفاديها، تأتي أهمية هذه الدراسة من تقييم التحولات وأثرها على البلدان الأعضاء.

أهداف البحث

١. التعرف على دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات واهم التحولات التي حدثت في مهامه عقب كل ازمة.
٢. تحليل التحولات الاقتصادية بسياسات صندوق النقد الدولي وعرض مختلف الإصلاحات التي تم استحداثها.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الأزمات المالية العالمية تغير جانب كبير من سياسات صندوق النقد الدولي، وتجبره على اجراء التحولان من اجل مواجهة الأزمات بحسب ظروف البلدان وطبيعة اقتصاداتها ومدى استجابتها للحلول التي يقدمها.

منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف واستعراض الإطار النظري للأزمات المالية ونشؤها وظروف نشوء صندوق النقد الدولي وأهدافه ومختلف سياساته في إدارة الأزمات وأهم أسبابها وتحليل البيانات والمؤشرات المتعلقة بموضوع الازمة المالية والاقتصادية العالمية والإجراءات والتحولات التي اعتمدها الصندوق لمواجهة الأزمات المالية العالمية.

المبحث الأول: نظرة حول صندوق النقد الدولي

أولاً: نشأة وتأسيس صندوق النقد الدولي

لم يكن صندوق النقد الدولي وليد اللحظة، فقد ساهمت عدة عوامل في الإسراع في تأسيسه، بدء باللازمة الاقتصادية العالمية في عام (١٩٢٩)، مروراً بالحرب العالمية الثانية وصولاً إلى انهيار قاعدة الذهب. ولقد أدت أزمة الكساد الكبير الاقتصادية العالمية إلى انخفاض الإنتاج والأسعار ومستوى التشغيل على المستوى العالمي. وعزز هذا الكساد الاعتقاد بضرورة اضطلاع القطاع العام بدور نشط

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٥٣ - ١٧٥
ISSN: 2222-6583

في الحياة الاقتصادية للدول، كما بدأ المحللون بالتفكير لإيجاد هيئة حكومية دولية تتمتع بصلاحيات كبيرة للحفاظ على النظام المالي الدولي. ومع بوادر انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا بإعداد الخطط لإعادة إعمار هذا النظام الدولي الذي دمرته الحرب[١] وهكذا فقد خرج مؤتمر "بريتون وودز " إلى الاتفاق على مجموعة من المبادئ تمثل ابرزها بالآتي[٢]:

١. إن سعر الصرف يعد من المسائل ذات الأهمية الدولية، وينبغي العمل على ضمان أسعار الصرف مع امكان تعديلها في بعض الظروف.
٢. إن من المصلحة زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة، حتى لا تضطر الدول اتخاذ سياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة عجز ميزان المدفوعات.
٣. إن تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية للعالم يتطلب إيجاد نظام للتجارة متعدد الأطراف وتحقيق القابلية لتحويل العملات.
٤. إن أفضل الطرائق لتحقيق هذا التعاون النقدي هو إنشاء منظمة دولية ذات وظائف محددة.

ثم إنشاء صندوق النقد الدولي، إذ كانت مهمته المحافظة على ثبات أسعار الصرف، وقد تطورت هذه المهمة تدريجياً ليصبح الصندوق من مجرد مانح قروض، إلى واضع لشروط ومقترح لسياسات اقتصادية مالية ونقدية خاصة أطلق عليها مسمى (السياسات التصحيحية)، وهي تفرض على البلدان المدينة، وغالبيتها من الدول النامية، على المستويين الكلي والجزئي ،لاقتصاداتها التي تعاني جملة من الأزمات الاقتصادية.[٣]

ثانيا: أهداف الصندوق

١. تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل العالم النقدية.

---

[١] هبال، نجاة، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية، دراسة حالة اليونان، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المالية الدولية، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٦، ص٣١.

[٢] كريمة محمد، الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص:٢١.

[٣] حنان عبد الخضر، هاشم، المؤسسات الاقتصادية الدولية ودورها في النظام الاقتصادي المعاصر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، مجلد ٦، العدد ١، ٢٠٠٤، ص: ٧١.

٢. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية والمساهمة بذلك في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء، باعتبارها أهدافاً أساسية للسياسة الاقتصادية الكلية.

٣. العمل على تحقيق ثبات سعر الصرف والمحافظة على نظم الصرف السليمة المتفق عليها بين الأعضاء، وتجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف.

٤. التعاون على وضع نظام متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الأعضاء، والعمل على التخلص من قيود الصرف التي تعترض تسهيل التجارة الدولية.

٥. وضع الثقة في نفوس الأعضاء يجعل موارد الصندوق في متناولهم تحت ضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى تدابير مضـــرة للنمـــو الوطني والعالمي.

٦. العمل طبقاً لما تقدم على تقليل مدة الاختلال في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء والتقليل من حدته.[٤]

٧. العمل على تفعيل قوانين وإجراءات الغاء القيود التي تعرقل عمليات التجارة الدولية.[٥]

٨. العمل على تحقيق استمرار استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على طرق منظمة للصرف بين عملات الدول الأعضاء، والحذر من التنافس في تقليل قيم العملات.[٦]

ثالثاً: تطور موارد صندوق النقد الدولي

تتكون موارد صندوق النقد الدولي من حصص الاعضاء، والتي تسددها الدول الأعضاء عنـــد الانضمام او خلال المراجعات الدورية، يضاف إلى ذلك الاقتراض وموارد أخرى متنوعة.

[٤] وسام نعمت إبراهيم، السعدي، صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد دراسة قانونية دولية في ظل احكام القانون الدولي المالي، ط١، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، العراق، جامعة الموصل ،٢٠٢٠، ص: ٥٧، ٥٨.

[٥] مصطفى سيد، عبد الرحمن، المنظمات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص٦٦، ٦٧.

[٦] عبد الرزاق غازي، النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،٢٠٠٦، ص:٩١.

١- **الحصص والاشتراكات:** تعد الحصص والاشتراكات أبرز مورد من موارد صندوق النقد الدولي، إذ يلزم كل دولة عضو حين انضمامها للصندوق، بدفع مبلغ اشتراك محدد تبعاً لوزن اقتصادها، وحجم إنتاجها المحلي الداخلي ومساهمتها في التجارة الدولية.

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتتحدد حصة كل دولة بشكل يتناسب مع أهمية هذه الدول في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فالهدف من هذه الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي ، فكلما زاد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج ، وازداد أتساع تجارته وتنوعها ، ازدادت حصته في الصندوق ، والحصص تلعب دوراً أساسياً في القوة التصويتية للدول الأعضاء مادام عدد الأصوات يتبع حجم المساهمة في رأسمال المنظمة من حيث الارتفاع أو الانخفاض.[٧]

إن كل دولة تنظم إلى الصندوق يجب أن تسدد حصتها بأن تقدم كل دولة عضو(٢٥%) من تلك الحصة ذهباً و(٧٥%) من عملتها الوطنية ، وكان الذهب يحول إلى حساب الصندوق في البنوك المركزية، أما العملات الوطنية فيتم الاحتفاظ بها من طرف كل دولة عضو في حساب الصندوق في بنوكها المركزية، وتوضع هذه الأموال تحت تصرف الصندوق في شكل قسيمات صادرة من البنك المركزي أو الخزينة العمومية.[٨]

٢- **الاقتراض:** تضاعف إجمالي موارد صندوق النقد الدولي والمستمدة من حصص العضوية عن طريق إجراء الزيادات في الحصص في إطار المراجعة الرابعة عشر، إلا أن الموارد المقترضة لا يزال لها أثر كبير بوصفها موارد مكملة للموارد المستمدة من الحصص.[٩]

وبناءً على ذلك فإن للصندوق مجموعتان من اتفاقيات الاقتراض وهي كالآتي:

أ- اتفاقيات الاقتراض الدائمة على أساس متعدد الأطراف: لدى الصندوق ثلاث انواع هم:

- **الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB)** : انشأت عام (١٩٦٢) وهي اتفاق اقتراض يمكن ان يلجأ اليه الصندوق اذا تبين إن موارده أقل من احتياجات الدول الاعضاء، إذ اتفق الصندوق مع حكومات (١١) بلداً على اتاحة موارد للصندوق، وصل حجمها إلى نحو ستة مليارات وحدة

[٧] عطوان، مروان، أزمات الذهب في العلاقات الدولية النقدية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،١٩٩٦، ص: ١٥.

[٨] بسام، حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٣، ص: ١٠٨.

[٩] صندوق النقد الدولي، بناء مستقبل مشترك، التقرير السنوي ٢٠١٨، ص: ٤٦، تاريخ الاطلاع٢٠٢٢/٢/١١ متاح على الموقع https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assets/pdf/imfannualreport2018ar.pdf

حقوق سحب خاصة، ثم توسعت عام (١٩٨٣) ليصل حجمها إلى (١٧) مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.[١٠]

لم يتم تجديد القرار المعني بالاتفاقات العامة للاقتراض عند انتهاء فترة الاخيرة في (٢٥ كانون الثاني) (٢٠١٨) ويأتي هذا بعد اتفاق المشاركين في الاتفاقات العامة للاقتراض بالأجماع على السماح بتوقف العمل بهذه الاتفاقات بعد انتهاء مدتها الحالية .[١١]

- **الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB):** في اعقاب الأزمة المالية المكسيكية، زادت الحاجة إلى موارد إضافية للصندوق ليتمكن من مساعدة اعضائه في المستقبل، ما دفع مجموعة السبعة لدعوة مجموعة العشرة وغيرها من البلدان إلى وضع ترتيبات جديدة إلى تلك المتاحة بموجب اتفاقات (GAB)، وفي عام (١٩٩٧) اعتمد المجلس التنفيذي قرارا بإنشاء الاتفاقات الجديدة للاقتراض الذي أصبح ساري المفعول في تشرين الثاني عام (١٩٩٨). وعقب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية (٢٠٠٨)، تم توسيع نطاق الاتفاقات الجديدة للاقتراض ليصل الحد الأقصى للموارد المتاحة للصندوق بموجبها (٣٧٠) مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مقابل (٣٤) مليار وحدة حقوق سحب خاصة في (١٩٩٨)، وقد دخلت هذه الاتفاقات حيز التنفيذ في أذار(٢٠١١) ، وفي عام (٢٠١٦) ، تم ترحيل جزء من هذه الموارد إلى حصص العضوية بعد ان أصبحت إصلاحات عام (٢٠١٠) سارية المفعول ليصل المبلغ الإجمالي للصندوق إلى (١٨٢) مليار وحدة حقوق سحب خاصة.[١٢]

تم تجديد المجموعة الحالية من الاتفاقيات الجديدة المبرمة في إطار الاقتراض في عام (٢٠١٦) وأصبحت سارية لمدة خمس سنوات من عام (٢٠١٧) إلى عام (٢٠٢٢).

- **الاتفاقات الثنائية :** لدى الصندوق اتفاقات الاقتراض الثنائي، والتي تمثل خط الدفاع الثالث لصندوق النقد الدولي المبرمة بموجب اطار الاقتراض (٢٠١٦)، تتيح للصندوق الإبقاء على إمكانية حصوله بصفة مؤقتة على اقتراض من البلدان الأعضاء، وتنتهي جميع اتفاقات الاقتراض بموجب اطار عام (٢٠١٦) بحد أقصى في ٣١ كانون الثاني (٢٠٢٠) على أن يكون تاريخ انتهائها المبدئي في٣١ كانون الثاني عام (٢٠١٩)، ويمكن تمديدها لعام بموافقة

---

[١٠] International Monetary Fund," IMF Standing Borrowing Arrangements", **Factsheets**,October 00,2017, http:// www.imf.org/ en/ About/ Factsheets/ Sheets/2016/08/05/17/55/ IMFStanding Borrowing Arrangements.

[١١] التقرير السنوي لصندوق لنقد الدولي، ٢٠١٨، مصدر سابق، ص: ٤٦.

[١٢] International Monetary Fund ،"IMF Standing Borrowing Arrangements"، Op. cit.

الدائنين واعتباراً من ٣٠ نيسان(٢٠١٨)، التزم(٤٠) بلداً عضواً بتقديم اقتراض ثنائي تبلغ قيمتة (٣١٦) مليار وحدة حقوق سحب خاصة، ما يعادل(٤٥٥) مليار دولار امريكي. [١٣]

٣- **مبيعات الذهب وموارد أخرى:** إنَّ استعمال الذهب في عمليات وتعاملات الصندوق، يشترط قراراً مدعماً بنسبة(٨٥%) من القوة التصويتية، ويمتلك الصندوق حوالي(٣٢١٧) طن من الذهب، وقد قيمت ممتلكات الصندوق من الذهب بسعر السوق الحالي (٢٥,٢) مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، وقد قام الصندوق ببيع الذهب في مناسبات عديدة أهمها في الفترة ما بين عامي(١٩٧٦-١٩٨٠) باع ثلث الاحتياطات.[١٤]

إلى جانب الموارد المذكورة اعلاه، تعد الفوائد والرسوم من أهم الموارد التكميلية، والتي تتولد جراء اقراض الصندوق لبلدانه الأعضاء ال(١٨٨)، فعادة ما تكون قيمة الرسوم (٠,٥ %) سنوياً من قيمة القرض، أمّا سعر الفائدة للصندوق فهو مرتبط بالسوق، ويسمى بمعدل الرسم الأساسي وهو معدل الفائدة في السوق المطبق على حقوق السحب الخاصة.[١٥]

المبحث الثاني: التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول الاعضاء

يساعد صندوق النقد الدولي اعضاءه عن طريق ما يأتي:

١. استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية.
٢. اقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.
٣. تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من اشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

أولا: الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الاجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات، ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على الاقتصاد المعني

---

[١٣] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، ٢٠١٨، مصدر سابق، ص:٤٦.

[١٤] عز الدين، بولحبل، المؤسسات المالية واشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ٢٠١٠، ص: ٥٦.

[١٥] رمضاني، محمد، اثر السياسات الاشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،٢٠١٢.، ص: ١٥٣.

إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات، كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن ان تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أساس دائم[١٦].

من بين أهم أشكال القروض والتسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء نذكر ما يأتي:

١) **الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد:** الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء (المبالغ المصروفة) من حيث تناسبها مع حصة عضوية الدولة العضو في الصندوق، على سبيل المثال، المبالغ المصروفة حتى(٢٥%) من حصة عضوية الدولة العضو هي مبالغ مصروفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء ابداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات، أمّا طلبات صرف مبالغ تتجاوز نسبة(٢٥%) فيطلق عليها سحوبات في الشرائح الائتمانية العليا، ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض الاهداف المقررة المتعلقة بالأداء، وعادة ما تقترن مثل هذه المبالغ المصروفة باتفاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد أمّا الاستفادة من موارد الصندوق بدون أي اتفاق فهو أمر نادر الحدوث ومن المتوقع أن يظل كذلك .

أ. **اتفاق الاستعداد الائتماني (١٩٥٢):** الغرض منه مساعدة متوسطة الأجل للبلدان التي تعاني من مشكلات متعلقة بميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل، ومن شروطه إعتماد سياسات تقوم بتوفير الثقة لإمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في الدولة العضو خلال فترة زمنية معقولة.

ب. **تسهيل الصندوق الممدد (الاتفاقات الممددة) (١٩٧٤):** هي مساعدات طويلة الأجل الغرض منها دعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع طويل الأجل، من شروطها اعتماد برنامج لمدة تصل إلى أربع سنوات، بجدول أعمال هيكلي، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في الاثني عشر شهراً التالية.

ج. **خط الائتمان المرن (٢٠٠٩):** أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية، من شروطها أساسيات

[١٦] محمد عبد الله، شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٧، ص:٢٦،٢٧.

اقتصادية كلية سابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة.

د. **خط الوقاية والسيولة (٢٠١١) :** وهي أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة، ومن شروطها قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع قطاع المال[١٧].

٢. **التسهيلات الخاصة:** بالنسبة للتسهيلات الخاصة، انشأ الصندوق العديد منها، لعل أهمها تسهيل التمويل التعويضي، والتسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية والذي لم يستعمل منذ عام (١٩٨٣) [١٨] ، وفي الوقت الحالي يوجد تسهيل خاص واحد يدعى " أداة التمويل السريع " .

أداة التمويل السريع (٢٠١١): أنشأت هذه الأداة عام (٢٠١١) لتحل محل سياسات المساعدة في حالات الطوارئ وتوسيع نطاق تطبيقها. وتقدم هذه الأداة مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة لكل البلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية عاجلة. تخضع الموارد المتاحة من خلالها لحد أقصى سنوي قدره (٥٠%) من قيمة حصة البلد المعني، بحد تراكمي قدره (١٠٠%) من قيمة الحصة، ويتم السداد في غضون (٣,٢٥) إلى (٥) سنوات [١٩]

٣. **التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر:**

انشأت تسهيلات الإقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل بدعم من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر، ودخلت حيز التنفيذ عام (٢٠١٠) كجزء من عملية إصلاح أوسع نطاقاً لجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة وملائمة لمختلف احتياجات البلدان منخفضة الدخل، وفي عام (٢٠١٣)، تم تنقيح هذه التسهيلات لتعزيز ملاءمتها للبلدان منخفضة الدخل وإضفاء مزيد من المرونة على الدعم المقدم من الصندوق وتمت زيادة حدود الاستفادة من الموارد والمعايير المتعلقة بها بنسبة الضعف تقريباً بمستويات ما قبل الأزمة، كما أصبح التمويل بشروط أكثر يسراً، مع مراجعة أسعار

---

[١٧] دغنوش، منى ، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،٢٠١٣ ، ص: ٤٩.

[١٨] Abert ondo Ossa,1999, Economie monetaire internationale,edition ESTEM,paris,p171.

[١٩] صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنه ٢٠١٤ ص: ٣٢،٣٣.

الفائدة مرة كل عامين (وهي تبلغ صفر% حتى نهاية عام ٢٠١٤)، وتأتي التسهيلات المقدمة إلى البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل كالاتي:

أ. **تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية (٢٠٠٦):** الغرض منه توفير مساعدات قصيرة الأجل لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات والناشئة عن صدمات خارجية.

ب. **التسهيل الائتماني الممدد (٢٠١٠):** يأتي التسهيل الائتماني الممدد خلفاً لتسهيل النمو والحد من الفقر بإعتباره أداة الصندوق الأساسية لتوفير الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات تمويلية على المدى المتوسط.

ج. **تسهيل الاستعداد الائتماني (٢٠١٠)** : يهدف لحل مشكلات ميزان المدفوعات وتلبية الإحتياجات الوقائية على المدى القصير، ومن شروطه عقد اتفاقات في ظل تسهيل الائتماني تتراوح مدته بين(١٢و ٢٤) شهراً .[٢٠]

د. **التسهيل الائتماني السريع (٢٠١٠):** تتيح هذه الأداة مساعدات مالية سريعة بشروط محدودة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه موازين مدفوعاتها إحتياجات عاجلة، ويأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط إجراءات المساعدات العاجلة التي يقدمها الصندوق.

وبالنسبة لأسعار الفائدة بموجب التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل فيتم مراجعتها مرة كل عامين إذ كانت (صفراً%) حتى نهاية عام (٢٠١٤).

وعلى الرغم من أن مثل هذه التسهيلات الجديدة تمثل تعديلاً جوهرياً في درجة المرونة التي تتصف بها التسهيلات الائتمانية المقدمة من جانب الصندوق إلا أن مثل هذه التسهيلات، تقتصر فقط على حالة الدول ذات الأداء الاقتصادي المرتفع ، والتي تملك مؤشرات اقتصادية كلية ملائمة، أمّا الاقتصاديات الضعيفة أو ذات الملاءة المالية غير المناسبة، وهي أكثر الدول الأعضاء حاجة إلى تسهيلات الصندوق، فلا سبيل أمامها للتمتع بمثل هذه التسهيلات المرنة.[٢١]

ثانياً: التسهيلات الفنية والتدريب

---

[٢٠] تفاحة، بودادي و خديجة، بوداب، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الازمات المالية – دراسة حالة الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وأزمة الديون السيادية الاوربية، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى(جيجيل) ، الجزائر، ٢٠١٥، ص: ١٣١، ١٣٢.

[٢١] قريدة، معمر، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ،٢٠١٧، ص:٢٣.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٥٣ - ١٧٥
ISSN: 2222-6583

فضلاً عن التسهيلات التمويلية التي يقدمها الصندوق لبلدانه الأعضاء، فهو يهتم أيضاً بتقديم المشورة والمساعدات الفنية والتدريب بشأن صياغة السياسات الاقتصادية والمالية لمعظم بلدنه الأعضاء وتنفيذها، مستفيداً بذلك بالخبرات التي اكتسبها عبر خبراءه الاقتصاديين المنحدرين من شتى الجنسيات.

في السنة المالية (٢٠١٤) غطت المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مجموعة كاملة من المواضيع المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي الكلي، والاستقرار المالي، قدمتها أساساً أربع إدارات متواجدة ضمن هيكل الصندوق، وهي الشؤون المالية العامة، الإدارة القانونية، إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة الإحصاءات.[٢٢]

اتخذ صندوق النقد الدولي عدة إجراءات لتحسين سياسته في تقديم المساعدة الفنية على النحو الآتي: [٢٣]

١. إنشاء صناديق ائتمانية لدعم المساعدة الفنية، إذ تتمتع الصناديق المقترحة بالعديد من المزايا مقارنة بالأشكال التقليدية للمساعدة بالنسبة للدول المستفيدة، تعمل هذه المساعدات على توسيع نطاق المشاريع والموارد المتاحة لبناء القدرات، إذ توصل صندوق النقد الدولي بعد مباحثاته مع المانحين إلى إنشاء عدة صناديق ائتمانية لتغطية العديد من الموضوعات، من أبرزها:

أ. أنشطة غسل الأموال التي يمكن أن تسبب تشوهات خطيرة في الاقتصاد الكلي.

ب. مساعدة الدول الهشة التي غالباً ما تكون غير قادرة على حشد الدعم الدولي الكافي في المراحل الأولى من جهودها الإصلاحية.

ج. توفير البيانات، وهو ضعف في العديد من الدول منخفضة الدخل.

د. إدارة عائدات الموارد الطبيعية للدول المصدرة للمواد الخام، حيث تشكل هذه الإيرادات تحديات كبيرة في مجال الإدارة.

ه. الحفاظ على القدرة في تحمل الديون وإدارة الدين العام والأصول إذ يمكن استدامته في العديد من الدول منخفضة الدخل بفضل المبادرات الدولية لتخفيف اعباء الديون.

٢. إنشاء مراكز إقليمية جديدة للمساعدة الفنية، في إطار جهود الصندوق لتحسين جودة المساعدة الفنية التي يقدمها، أنشأ الصندوق مراكز اقليمية تهدف إلى الجمع بين المشورة الاستراتيجية

---

[٢٢] صندوق النقد لدولي، التقرير السنوي لسنه،٢٠١٤، ص: ٤٥.

[٢٣] محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع المجلد ٤، العدد ٦، ٢٠١٠، ص: ٢٤٢.

من المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن وبين المساعدة في بناء القدرات للدول الأعضاء، كما هو الحال مع المراكز الإقليمية القديمة، إذ تعمل المراكز الجديدة بالتعاون مع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي لتصميم وتقديم برنامج مترابط للمساعدة الفنية والتدريب للدول الأعضاء على أساس إقليمي الهدف منها دعم جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي التي تتبادلها الدول.

فيما يتعلق بأنشطة تنمية القدرات، يركز الصندوق على بناء سياسات ومؤسسات فعالة وتعزيز القدرات البشرية ذات الصلة، ويشمل ذلك مساعدة الدول على زيادة إيراداتها العامة، وتحديث أنظمتها المصرفية، وإنشاء أطر قانونية قوية، وتحسين الإبلاغ عن إحصاءات الاقتصاد الكلي والإحصاءات المالية، وتحسين التحليل الاقتصادي والتنبؤ، إذ يعمل الصندوق مع المؤسسات الحكومية، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية، من خلال المشورة العملية وورش العمل التعليمية والتدريب الذي يركز على السياسات، ويقدم الصندوق دعمه في هذا المجال بعدة طرق، بما في ذلك بعثات قصيرة لموظفي الصندوق من مقره، ومهام استشارية مقيمة طويلة الأجل داخل الدولة، ومراكز تنمية القدرات الإقليمية، والصناديق العالمية[٢٤].

تعتمد جهود تنمية القدرات في الصندوق على الطلب الذي يأتي من الدول الأعضاء، وعلى مدار السنوات الخمسين الماضية، قدم الصندوق الدعم في مجال تنمية القدرات لكل الدول الأعضاء البالغ عددهم (١٨٩) عضواً، بما يتماشى مع أولوياتها، ففي السنة المالية لعام (٢٠١٩) تلقت الدول النامية منخفضة الدخل حوالي نصف مجموع المشورة الفنية التي قدمها الصندوق، إذ حصلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل على ما يزيد عن نصف التدريب الذي يقدمه الصندوق بشأن السياسات.

تعد تنمية القدرات عنصر مهم يكمل وظائف الصندوق الأساسية الأخرى في مجال الإشراف والإقراض، إذ يعمل الصندوق بشكل مباشر مع حكومات الدول الأعضاء لمساعدتها على تحسين سياساتها وعملياتها من خلال تنمية القدرات، مما يساعد على تعميق الفهم وزيادة الاستفادة من مشورة الصندوق في الدولة المعنية، وإبقاء المؤسسات على اطلاع على أحدث الابتكارات والمخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي، والمساعدة في مواجهة التحديات والتداعيات المتعلقة بالأزمات.

[٢٤] سلكة اسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٢٠١٤، العدد: ٥، ٢٠١٤، ص: ١٦٥.

من ناحية أخرى، يمكن للأنشطة الإشرافية والإقراضية للصندوق أن تساعد في تحديد المجالات التي يمكن أن يكون لتنمية القدرات تأثير أكبر في كل دولة، حيث يبذل الصندوق حالياً جهوداً نشطة لتطوير القدرات وتعزيز النمو الشامل والشمول المالي، وتقليل التعرض للمخاطر الخارجية.[٢٥]

تتركز جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات على مجالات الاختصاص الرئيسة الآتية: [٢٦]

أ. **سياسة المالية العامة:** إسداء المشورة للحكومات بشأن كيفية تعبئة الإيرادات بكفاءة وإدارة النفقات، بما في ذلك السياسات الضريبية والجمركية وإعداد الميزانية والإدارة المالية والديون المحلية والخارجية وشبكات الأمان الاجتماعي، مما يسمح للحكومات بتقديم خدمات أفضل مثل المدارس والطرق والمستشفيات.

ب. **السياسات النقدية وسياسات القطاع المالي:** من خلال العمل مع البنوك المركزية لتحديث أنظمتها المالية مثل سياسة سعر الصرف والتضخم والديون والرقابة المصرفية عليها، والذي يحسن الاستقرار المالي للدولة المعنية، مما يعزز النمو المحلي والتجارة الدولية.

ج. **الأطر القانونية:** مساعدة الدول على مواءمة أطرها القانونية والحوكمة مع المعايير الدولية حتى تتمكن من وضع إصلاحات سليمة للمالية العامة والقطاع المالي، ومكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

د. **الإحصائيات:** مساعدة الدول على إعداد وإدارة وتقديم تقارير عن إحصاءات الاقتصاد الكلي والإحصاءات المالية، مما يعزز الفهم الدقيق لاقتصادها ويساعد في صياغة سياسات تستند إلى معلومات أفضل.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية، بما في ذلك الروابط المالية الكلية، والسياسة النقدية، وقضايا ميزان المدفوعات، والأسواق والمؤسسات المالية، والأطر الإحصائية والقانونية.

أعاد الصندوق تصميم منهجه التدريبي خلال الأزمة، إذ زاد بشكل كبير أنشطة التعلم عبر الإنترنت كوسيلة لتقديم دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين، ويواصل الصندوق الاعتماد على كل من التقييمات الداخلية والخارجية لتحديد مدى فعالية أنشطة المساعدات الفنية والتدريب.[٢٧]

---

[٢٥] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، عالمنا المترابط ،٢٠١٩، ص: ٥٥ – ٥٦.

[٢٦] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، المصدر السابق ،٢٠١٩، ص:٥٧.

[٢٧] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي: صحيفة وقائع، المراكز الاقليمية لتنمية القدرات ،٢٠١٦، ص،٤٥.

اضطر الصندوق كغيره من المنظمات الدولية الى المسارعة بالتكيف مع أساليب العمل الجديدة نتيجة تفشي الجائحة فقد تحولت كل الاجتماعات وبعثات الرقابة ومراجعات البرامج وتنمية القدرات الى الصيغة الكترونية عبر شبكة الانترنت ، إذ تم تقديم الدعم العاجل في هيئة مشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات لأكثر من (١٦٠) دولة في صيغة الكترونية خلال عام (٢٠٢١) ، إذ كان الجانب الأكبر من هذه المشاركات الالكترونية عبر الانترنت مع دول هشة ودول منخفضة الدخل ، إذ تم افتتاح مركز إقليمي جديد في عام (٢٠٢١) لتنمية القدرات وكذلك التوسع في مناهج دورات التعلم عن بعد والندوات عبر الانترنت ،إذ شارك خلالها الآلاف من الاعضاء الكترونياً من مختلف دول العالم ، إذ أن نجاح الاجتماعات هو دلالة على قدرة التكيف الكبير الذي اظهره مجتمع صندوق النقد الدولي.[٢٨]

المبحث الثالث: تحولات الصندوق ودورها في مواجهة الازمات الطارئة

يساعد الصندوق الدول المتضررة من الأزمات من خلال توفير الدعم المالي الذي يفسح لها المجال حتى تنتهي من تنفيذ السياسات التصحيحية التي تعيد الاستقرار والنمو للاقتصاد. كما يوفر الصندوق التمويل الوقائي الذي يساعد على منع الأزمات وتأمين الدول منها، إذ يتم تعديل أدوات الإقراض باستمرار لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء. [٢٩]

اولاً: تحولات الصندوق خلال الأزمة المالية العالمية 2008

يؤدي صندوق النقد الدولي دوراً بارزاً في مواجهة الأزمات المالية العالمية بفضل السياسات الاقتصادية التي يستخدمها، وهناك العديد من الاصلاحات التي قام بها الصندوق اتجاه الأزمة المالية العالمية والتي سميت بأزمة الرهن العقاري ولعل أبرزها الاتي[٣٠]:

---

https://www.imf.org/en/About/factsheets/sheets/2017

[٢٨] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، بناء أفضل للمستقبل، ٢٠٢١، ص: ١٤.

[٢٩] بلعزوز بن علي، عبو هودة، **الأزمة المالية العالمية ومظاهرها وسبل معالجتها**، الملتقي الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر،٢٠٠٩، ص: ١٣٢.

[٣٠] برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد د راسة حالة الجزائر**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص:70 – ٧١.

١ – اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الأزمات إذ أجرى الصندوق زيادة كبيرة في طاقة الإقراض المتاحة لدى دوله الأعضاء التي تضررت من الأزمة المالية، وللمساعدة على تقوية الاقتصاد العالمي ودعم الاستقرار المالي، إذ قام بذلك عن طريق الحصول على تعهدات بزيادة اشتراكات حصص العضوية التي تسددها الدول الأعضاء.

٢ – زيادة الإقراض لمواجهة الأزمة إذ أجري الصندوق إصلاحاً شاملاً في إطار الإقراض العام ليكون أكثر ملائمة لاحتياطات الدول الأعضاء، إذ جعله أكثر تركيزاً على الاحتراز من الأزمات وقام بتبسيط الشروط المصاحبة للقروض، وقد تعهد الصندوق منذ بداية الأزمة بتقديم قروض للدول الأعضاء بقيمة تزيد على(300) مليار دولار.

٣ – مساعدة الدول الفقيرة في العالم، إذ تمكن الصندوق بإصلاح غير مسبوق في سياساته تجاه الدول منخفضة الدخل ورفع مستوى الإقراض الميسر إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في السابق.

٤ – تعزيز تحليلات الصندوق ومشورته بشأن السياسة الاقتصادية، إذ زاد طلب الدول الأعضاء على ما يقدمه الصندوق من أعمال المتابعة والتنبؤ والمشورة بشأن السياسة الاقتصادية والتي ترتكز على منظور عالمي ويسترشد بذلك على الخبرة المكتسبة من الأزمات السابقة.

٥ – إصلاح نظام الحوكمة للصندوق في سياق العمل على تدعيم شرعيته، إذ اتفق الأعضاء في عام (2010) على إجراء إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة إذ يعبر بدقة عن الأهمية المتزايدة للأسواق الناشئة وهذه الإصلاحات تضمن احتفاظ الدول النامية بتأثيرها في الصندوق.

ثانياً: تحولات الصندوق خلال ازمة جائحة (كوفيد –١٩)

منذ بداية جائحة (كوفيد –١٩) كانت استجابة صندوق النقد الدولي غير مسبوقة من حيث السرعة والحجم، إذ استخدم قدرته الإقراضية التي تقارب تريليون دولار، تضمنت هذه الاستجابة تقديم المساعدة المالية للدول التي لديها احتياجات ملحة أو محتملة لتمويل ميزان المدفوعات من أجل مساعدتها على حماية حياة الناس وسبل عيشهم، ولاسيما الفئات الأكثر ضرراً، كما وافق المجلس التنفيذي على تسهيل العمليات الداخلية موقتاً في وقت مبكر من الأزمة للسماح للصندوق بالاستجابة بوتيرة أسرع للطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة الطارئة.

بالإضافة لما سبق، قدم الصندوق عدداً من المنح لتخفيف أعباء خدمة الديون على البلدان الأعضاء الأشد فقراً والأكثر ضرراً من جائحة (كوفيد –١٩)، خلال العامين (٢٠٢٠، ٢٠٢١).

اما أهم الإصلاحات التي قام بها الصندوق خلال جائحة (كوفيد –١٩) فهي كالاتي[٣١]:

[٣١] التقرير السنوي لصندوق لنقد الدولي، بناء أفضل للمستقبل، ٢٠٢١، ص: ٢٩–٣٠.

١- التمويل الطارئ بموجب أداة التمويل والتسهيل الائتماني السريع : يستجيب الصندوق حالياً لعدد غير مسبق من طلبات التمويل الطارئ من (١٠٢) دولة، فقد قام الصندوق بمضاعفة حدود الاستفادة من تسهيلاته التي تتيح التمويل الطارئ أي التمويل السريع RFI (Rapid Financing Instrument) والتسهيل الائتماني السريع RCF (Rapid Credit Facility) مما يسمح بتلبية الطلب المتوقع على التمويل بحوالي (١٠٠) مليار دولار، إذ يتيح هذان التسهيلان للصندوق تقديم المساعدات الطارئة للدول الأعضاء دون الحاجة الى وجود برنامج كامل مع الدولة العضو.

٢- تعزيز ترتيبات الإقراض القائمة: عمل صندوق النقد الدولي أيضاً على تعزيز الموارد المتاحة من برامج الإقراض القائمة لاستيعاب الاحتياجات الجديدة الملحة الناشئة عن جائحة كورونا، ومن ثم إتاحة توجيه الموارد للإنفاق الضروري على المستلزمات والمعدات الطبية ولاحتواء الجائحة.

٣- تعزيز السيولة: وافق الصندوق أيضاً على إنشاء خط جديد للسيولة قصيرة الأجل (SLL) (Short-term Liquidity Line) لتقوية الأمان المالي العالمي، ويشكل هذا التسهيل دعماً مسانداً وقابلاً للتجديد للدول الأعضاء التي تتميز بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية وتحتاج إلى دعم متوسط لميزان المدفوعات على المدى القصير.

٤- منح تخفيف أعباء الديون: قام المجلس التنفيذي للصندوق خلال عامي (٢٠٢٠و٢٠٢١) بالموافقة على تخفيف عاجل لأعباء خدمة ديون (٢٥) دولة من خلال " صندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCRT)" (Catastrophe Containment and Relief Trust) ، بعد أن زادت موارده وذلك في إطار استجابة الصندوق للمساعدة في التصدي لتأثير جائحة (كوفيد -١٩)، إذ يتيح منحاً لأفقر دول الأعضاء في الصندوق وأكثرها عرضة للتأثر بالجائحة لتغطية التزامات ديونها تجاه الصندوق.

٥- دعوات تخفيف أعباء الديون الثنائية: إن العبء الثقيل الذي تضعه هذه الأزمة على كاهل الدول منخفضة الدخل، وإذ وجهت دعوة للدائنين الثنائيين لتعليق مدفوعات خدمة الدين المستحقة على أفقر الدول، وتعد بمثابة مبادرة قوية وسريعة الأثر لحماية أرواح وأرزاق الملايين ممن هم أكثر عرضة للتأثر بالأزمة، إذ استجابت مجموعة العشرين لهذه الدعوة بتعليق مدفوعات إعادة سداد الديون الثنائية المستحقة على أفقر الدول. كما يوضح الجدول (١) أبرز المساعدات المالية التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء بموجب برامجه وللمدة (٢٠٢٠- ٢٠٢٢) وكالآتي:

جدول (١) المساعدات المالية المقدمة من صندوق النقد الدولي للدول الاعضاء بموجب البرامج للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٢).

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ٣ (٢٠٢٣)، ص: ١٥٣ - ١٧٥
ISSN: 2222-6583

	RCF	RFI	SBA	PLL	EFF	FCL	SCF	ECF
2020	٥٩٥٣	١٥٤٩٩	٩٠٩٠	–	١٤٤٠١	٧٩٢٠	١٢٩	٥٣١٩
2021	2925	3267	245	1884	1854	30	54	366
2022	452	1317	402	–	1701	7191	151	5011

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي لسنوات مختلفة.

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، عام لا مثيل له لعام ٢٠٢٠، ص: ٣٤

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، بناء أفضل للمستقبل لعام ٢٠٢١، ص: ٣٠

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، أزمة فوق أزمة لعام ٢٠٢٢، ص: ٣٥

شكل (١) المساعدات المالية المقدمة من صندوق النقد الدولي للمدة (٢٠٢٠– ٢٠٢٢)

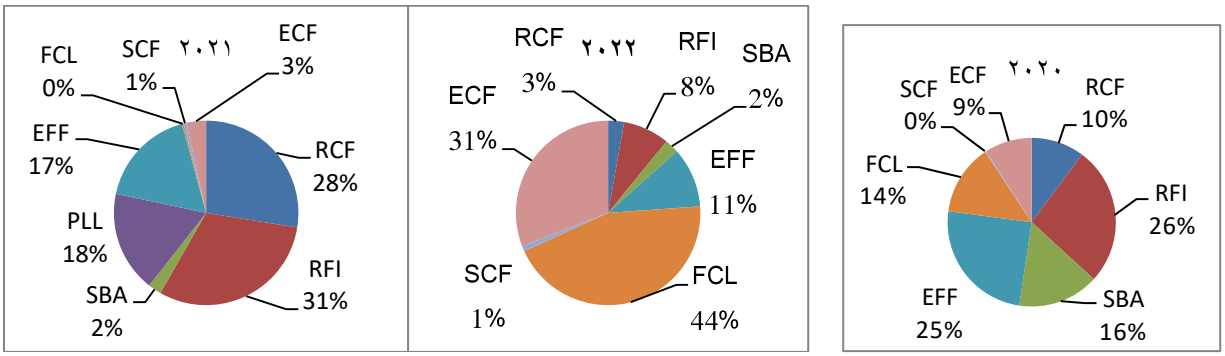

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (١)

ECF: التسهيل الائتماني الممدد **RCF: التسهيل الائتماني السريع**

EFF: تسهيل الصندوق الممدد **RFI: اداة التمويل السريع**

FCL: خط الائتمان المرن **SBA: اتفاق الاستعداد الائتماني**

PLL: خط الوقاية والسيولة **SCF: تسهيل الاستعداد الائتماني**

تبين من الشكل (١) أعلاه ان المساعدات المالية التي قدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء عام (٢٠٢٠) ، كانت الحصة الأكبر من نصيب أداة التمويل السريع وبنسبة (٢٦%) ، يليها تسهيل الصندوق الممد وبنسبة (٢٥%)، وهكذا بقية الأدوات وإن اختلاف عدد الدول التي حصلت على حقوق السحب الخاصة وقروض صندوق النقد الدولي كمساعدات مالية لحل المشاكل الاقتصادية التي أصابت تلك الدول بسبب الأزمات وتداعياتها والتي تولدت نتيجة جائحة (كوفيد–١٩) ولانخفاض أسعار النفط الذي أصاب عدد كبير من دول العالم في عام (٢٠٢٠)، إذ أدى الى عجز في ميزان المدفوعات والموازين العامة واختلالات وانهيارات اقتصادية أدت الى تدخل الصندوق لمساعدة تلك الدول لتجاوز الأزمة، كما يلاحظ إن المساعدات المالية التي قدمها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء في لعام

(٢٠٢١ – ٢٠٢٢)، فكانت الحصة الأكبر من نصيب أداة التمويل السريع وخط الائتمان المرن وبنسبة (٣١% – ٤٤%) على التوالي للعام (٢٠٢١)، ومن ثم تلاه تسهيل الائتماني السريع والتسهيل الائتماني الممدد وبنسبة (٢٨% – ٣١%)على التوالي للعام (٢٠٢٢)، وهكذا بقيت الأدوات وإن انخفاض عدد الدول التي حصلت على المساعدات المالية، ويعود سبب في هذا الاختلاف الى تجاوز معظم الدول العجز الذي أصاب اقتصادها والاستفادة من المساعدات السابقة في تخطي الأزمات التي حصلت، أما الدول التي حصلت على المساعدات خلال العامين فمن المتوقع أنها لم تتجاوز الأزمة وبقي العجز في ميزان مدفوعاتها وموازنتها العامة مما دعا الصندوق إلى تقديم مساعدات أخرى لتلك الدول.

مما سبق نستنتج إن الحل الأمثل في مواجهة الازمات الطارئة المستقبلية يكون من خلال القضاء على الطلب المفرط ،عن طريق تخفيض الاستهلاك والسماح لرأس المال الاجنبي بالدخول لتلك الدول والتكيف مع الاوضاع الاقتصادية الدولية وبعد أن اصبح للصندوق دوراً قيادياً في إدارة هذه الأزمة ، ثم تشخيص لما يعرف بـــ (برامج التثبيت) لإعادة جدولة ديون الدول، إذ تهدف هذه البرامج الى تحقيق مستوى معين للمدفوعات الخارجية قابل للاستمرار ، ويتمثل هذا المستوى في الحد الذي يمكن عنده تغطية العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفقات مالية قصيرة وطويلة الاجل بواسطة كل من الصندوق والبنك الدوليين، فضلاً عن المقرضين الأجانب، وهذا المستوى لا يمكن الوصول اليه إلا بتطبيق برامج التكيف التي تتضمن السياسات (الاستثمارية ،الانفاق العام، ميزان المدفوعات).

الاستنتاجات

١- لصندوق النقد الدولي دور في معالجة العديد من الأزمات المالية التي واجهت اقتصاديات الدول الأعضاء الأمر الذي مكنه أيضاً من العمل على تصحيح سياساته والثغرات الموجود في أنظمته وتمكن من تكييف أدواته المستعملة بما يناسب كل من الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقدين الأخيرين.

٢- قطع صندوق النقد الدولي شوطاً كبيراً في مسار نشاطه متجاوزاً الكثير من العقبات التي واجهته، محاولاً بذلك التكيف مع الأوضاع الجارية بإجراء مجموعة من الإصلاحات كل بأوانها، إذ نجح في مهامه تارة وأخفق في أخرى.

٣- أصاب النظام المالي العالمي الكثير من الأزمات متفاوتة الخطورة، إذ تتقاسم هذه الازمات خاصية مشتركة وهي ارتباطها بأزمة العملة، إلا أن الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) قد أظهرت طبيعة جديدة للأزمات المالية تقوم على واقع تتمازج فيه التحديات التي أفرزتها الايداعات المالية والتحرير المالي المطلق وغياب الضبط والإشراف على النظام المالي.

٤- بالرغم من أن صندوق النقد الدولي كان يسعى دوماً إلى تحديث أدواته الإقراضية حسب ما يتناسب مع أوضاع ومتطلبات الدول الأعضاء، إلا أن الأزمات المالية العالمية أظهرت عدم تماشي أدواته مع حجم هذه الأزمات والأوضاع الاقتصادية العالمية الحديثة.

٥- أكدت الأزمة المالية العالمية وما سبقها من أزمات عدم فاعلية السياسات التي يدعو إليها الصندوق باعتباره الملاذ الأخير، ومدى هشاشة هذه المؤسسة وعدم قدرتها على التنبؤ بالأزمات المالية وأدارتها.

التوصيات

١- إعادة النظر في النظام المالي العالمي، مع ضرورة إصلاح المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتخليصها من هيمنة الدول الكبرى، بما يعطي الدول الحرية الاقتصادية والسيادة الكاملة في اختيار وربط عملاتها بسلة عملات يتم الاتفاق عليها دولياً.

٢- القيام بالإصلاحات الضرورية حاضراً ومستقبلاً داخل مؤسسة صندوق النقد الدولي في مجالات العضوية، التصويت، حقوق السحب الخاصة، نظام أسعار الصرف، تنظيم السيولة الدولية، تطوير آليات الائتمان الدولي، نظام المساعدات، إطار الاقراض، البرامج والمشروطية ونظام الحوكمة، يؤدي إلى تحقيق الحوكمة العالمية داخل هذه المؤسسة الدولية ومن ثم تحقيق استقرار النظام النقد الدولي.

٣- دراسة وتتبع وتقييم الاصلاحات التي شهدتها سياسات صندوق النقد الدولي في العقدين الماضيين وتحليل ابعادها على مجمل أدوات الصندوق المستخدمة وانعكاس تلك الإصلاحات على واقع الدول المستفيدة منها.

٤- تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول للتصدي للأزمات المالية وإدارتها والعمل على إنشاء صناديق نقد إقليمية لمساعدة الدول في حال وقوع أزمات

قائمة المصادر

المصادر العربية

١. برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد د راسة حالة الجزائر**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009

٢. بسام، حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٣.
٣. بلعزوز بن علي، عبو هودة، **الأزمة المالية العالمية ومظاهرها وسبل معالجتها**، الملتقي الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر،٢٠٠٩.
٤. تفاحة، بودادي وخديجة، بوداب، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الازمات المالية – دراسة حالة الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وأزمة الديون السيادية الاوربية، رسالة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى(جيجيل)، الجزائر، ٢٠١٥.
٥. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي: صحيفة وقائع، المراكز الاقليمية لتنمية القدرات ،٢٠١٦ متاح على الموقع
https://www.imf.org/en/About/factsheets/sheets/2017
٦. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، عالمنا المترابط ،٢٠١٩.
٧. التقرير السنوي لصندوق لنقد الدولي، بناء أفضل للمستقبل، ٢٠٢١.
٨. حنان عبد الخضر، هاشم، المؤسسات الاقتصادية الدولية ودورها في النظام الاقتصادي المعاصر، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، مجلد ٦، العدد ١، ٢٠٠٤.
٩. دغنوش، منى، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،٢٠١٣.
١٠. رمضاني، محمد، اثر السياسات الاشرافية لصندزوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،٢٠١٢.
١١. سلكة اسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٢٠١٤، العدد: ٥، ٢٠١٤.
١٢. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنه ٢٠١٤.
١٣. صندوق النقد الدولي، بناء مستقبل مشترك، التقرير السنوي ٢٠١٨، ص: ٤٦، تاريخ الاطلاع١١ /٢٠٢٢/٢ متاح على الموقع

https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assets/pdf/imfannualreport2018ar.pdf

١٤. عبد الرزاق غازي، النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،٢٠٠٦.

١٥. عز الدين، بولحبل، المؤسسات المالية واشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ٢٠١٠.

١٦. عطوان، مروان، أزمات الذهب في العلاقات الدولية النقدية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،١٩٩٦

١٧. قريدة، معمر، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ،٢٠١٧.

١٨. كريمة محمد، الزكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.

١٩. محمد الأمين وليد طالب، انعكاسات الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على سياسات صندوق النقد الدولي، مجلة الاقتصاد والمجتمع المجلد ٤، العدد ٦، ٢٠١٠.

٢٠. محمد عبد الله، شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٧.

٢١. مصطفى سيد، عبد الرحمن، المنظمات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

٢٢. هبال، نجاة، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية، دراسة حالة اليونان، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، المالية الدولية، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٦.

٢٣. وسام نعمت إبراهيم، السعدي، صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق متطلبات النظام الدولي الجديد دراسة قانونية دولية في ظل احكام القانون الدولي المالي، ط١، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، العراق، جامعة الموصل ،٢٠٢٠.

المصادر الاجنبية

24. Abert ondo Ossa, Economie monetaire internationale,edition ESTEM,paris,1999. International Monetary Fund،"IMF Standing Borrowing Arrangements"،Op. cit.

25. International Monetary Fund," IMF Standing Borrowing Arrangements", **Factsheets**,October 00,2017, http:// www.imf.org/ en/ About/ Factsheets/ Sheets/2016/08/05/17/55/ IMFStanding Borrowing Arrangements.